Merci Tahar

بيان من قدماء المساجين السياسيين

الرشيد الطروبلي

محمد بن جنات

نور الدين بن خضر

نحن قدماء المساجين السياسيين الممضين أسفله نتوجه الى الرأي العام الوطني بالبيان التالي :

لقد تعرضنا، في ظل العهد البورقيبي وبمعية الالاف من التونسيين الى السجن والتعذيب والطرد من العمل ومن الدراسة من أجل ممارستنا، كمواطنين لحقنا الدستوري في حرية التعبير والتنظيم ورفضنا مصادرة الحزب الواحد لحركة التفكير والتعبير واحتكاره الحياة السياسية والاجتماعية خارقا بذلك دستور البلاد ومنتكرا لاهداف الحركة الوطنية.

وبالتالي ليس من المنطقي أن يتواصل الى اليوم حرمان قدماء المساجين السياسيين من حقوقهم المشروعة وتصادر امكانية مساهمتهم في الحياة العامة بالرغم من أنهم كانوا من أول المتمسكين بحق الشعب التونسي في تصريف شؤونه بنفسه «في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر أسباب الديمقراطية» حسبما نص عليه الدستور ومثلما جاء في بيان السابع من نوفمبر. أليس من غريب المفارقات أنه في الوقت الذي تتهيأ فيه بلادنا لاجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية سابقة لاوانها يظل قدماء مساجين الرأي مهمشين عن الحياة السياسية محرومين من حق المشاركة كسائر المواطنين بالرغم من تعطشهم بعيدا الانتخابات واستعداد الكثير منهم بخوض غمار هذه الانتخابات.

ونحن اذ نذكر بذلك، فليس من باب استجلاب الشفقة علينا لما نالنا من اضطهاد أو المفاخرة بالتسبق في تحمل واجب نحو الوطن، لا نبتغي عليه جزاء ولا شكورا وانما لوضع قضية قدماء مساجين الرأي في اطارها الصحيح.

ان المساجين السياسيين الذين حوكموا واضطهدوا من أجل أفكارهم ونشاطهم السياسي على امتداد السنوات الثلاثين الماضية ليسوا مجرمين يتنسون صفحا أو ينتظرون شمول العفو التشريعي والانتقائي لهم في شكل غفران يمنح لمذنبين، بل انهم مناضلون من أجل الديمقراطية وحقوق الشعب وضحايا انتهاكات العهد «الدستوري» للحريات العامة والفردية ومن حقهم اعادة الاعتبار اليهم ورفع ما نالهم من عسف تماشيا مع اعلان نظام الحكم عن توجهه نحو احترام الديمقراطية وحقوق الانسان، ومع واجب رفع الغبن عن مناضلي الحركة الوطنية والديمقراطية الذين اضطهدهم الحكم السابق أو شوه نضالاتهم.

واذا كانت العزائم صادقة في تصحيح علاقة السلطة بالشعب في اتجاه ممارسة فعلية للديمقراطية واحترام حقوق المواطنين على اختلاف توجهاتهم السياسية، فان معالجة قضية المساجين السياسيين السابقين، تعتبر دون شك، احدى الاجراءات المهمة في هذا السياق، لا عن طريق العفو بالتبسيط والاجراءات الجزئية والتدرج في اعادة الحقوق المدنية والسياسية لهؤلاء، بل بشكل جذري يترتب عنه فسخ كل ما صدر من أحكام ضد قدماء المساجين السياسيين باصدار عفو تشريعي عام وجبر الاضرار التي لحقتهم على المستوى المهني والاجتماعي، بتقدير جدي معقول، اعترافا بما قدموه للوطن واعلانا رمزيا عن القطع مع ممارسة القمع السياسي.

ملاحظة : يبلغ عدد المساجين السياسيين الذين حوكموا في السبعينات والثمانينات في قضايا العامل التونسي والقوميين حوالي 512.

20

«المغرب» عدد 142 ـ الجمعة 10 مارس 1989

Tahar Chegrouche
13 février 2016, 10:10 ·